

صحيفة: سلم الرواتب الجديد يحقق العدالة للموظفين في الرواتب و ينصف المتقاعدين



انشغل الملايين من العراقيين خلال الأسابيع الماضية و حتى الآن، بالحديث عن التفاصيل المرسّبة عن «سُلم الرواتب الجديد» و إمكانية تطبيقه العام الحالي أو الذي يليه.

و رغم عدم وضوح الصورة بشكل كامل بشأن هذا «السُلم» و تجاذب الآراء بتفاصيله ، إلا أنّ ما ورد من اللجان البرلمانية المختصة يؤكد أنه ما زال في أروقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء قيد المناقشات ، كما أنّ هناك إجماعاً على أنه يحقق العدالة بين موظفي الدولة و يردم الهوة الشاسعة في الرواتب بينهم ، كما أنه يحقق إنصافاً حين تقاعدهم.

و بيّن عضو اللجنة المالية النيابية ،جمال كوجر، «إمكانية إقرار سُلم الرواتب» ، موضحاً أنّ "قانونه مختلف تماماً عن قانون الموازنة ، فإما أن يقر كقانون منفصل عن الموازنة أو أن يجري تخصيص مبالغ مالية له من ضمن أبواب وفقرات الموازنة".

و من جانبه ، قال مدير «المركز العراقي الإقتصادي السياسي» ، وسام حذمل الحلو في حديث صحفي «كلّ-

ما يشاع عبر المواقع الإخبارية ومواقع التواصل عن تفاصيل سُلام جديد للرواتب لا يعدو كونه تصريحات إعلامية تتعلق بموازنة 2023 التي وصلت إلى مجلس النواب».

و أوضح أنَّ «مجلس الوزراء فقط يمكنه اقتراح صيغة قانونية لسُلام جديد للرواتب، ولا بد من تصويت نيابي عليه ليكون قانوناً ملزماً، ولا وجود وهكذا توجه في موازنة العام الحالي على الإطلاق»، وبيّن أنَّ «حقيقة الأمر أنَّ (السُلام) يُدرس حالياً في الأمانة العامة لمجلس الوزراء كجهة حكومية واللجنة المالية النيابية، ولا يوجد أي صيغة متوافق عليها بشأنه، والموضوع لا يعدو سوى كونه في إطار الدراسة، بحسب ما أكدته مصادر حكومية ونيابية مطلعة للمركز».

و كان رئيس اللجنة المالية النيابية عطوان العطوانى، قال في حديث صحفي، أمس الاثنين: إنَّ «تعديل سُلام الرواتب حالياً بمرحلة التدقيق والمراجعة من قبل الحكومة، وهو قانون منفصل بحد ذاته، ولا علاقة له بالموازنة إطلاقاً، كونه إجراءً حكومياً يتم التصويت عليه داخل مجلس الوزراء»، مؤكداً أننا «نتابع عن كثب مراحل إكماله بالشكل المطلوب».

وطالب العطوانى اللجنة الحكومية المكلفة بتعديل سُلام الرواتب بـ«ضرورة إنجاز مهامها بأسرع وقت ممكن»، داعياً مجلس الوزراء «للإسراع بالمصادقة عليه وتطبيقه، لإرساء حالة من الاستقرار الوظيفي وضمان العدالة بين الجميع».

وأكد دعم لجنته «لتوجه إقرار سُلام رواتب جديد يضمن العدالة والمساواة بين موظفي الدولة، وينصف أصحاب الدرجات الدنيا من خلال إعادة النظر في مرتباتهم الاسمية وبما يسد احتياجاتهم ويساعدهم على مواجهة غلاء المعيشة وغيرها من التقلبات الاقتصادية».

إلى ذلك، قال الخبير الاقتصادي، مصطفى أكرم حنتوش: إنَّ «سُلام الرواتب ليس بقانون إنما هو قرار، وحسب قانون الإدارة المالية رقم 6 لسنة 2017 فإنَّ تعديل سُلام الرواتب مرتبط بقرار مجلس الوزراء شرط أن تخصص الأموال له».

وبيّن أنه «يمكن بعد دخول الموازنة حيز التنفيذ أن يتخذ مجلس الوزراء قراراً خاصاً بتعديل سُلام الرواتب»، وأضاف أنَّ «التعديل يكون للجهات ذات الرواتب الضعيفة، فهناك رأي يأخذ جزء من المخصصات العالية، مثل مجلسي النواب والوزراء ورئاسة الجمهورية، أما الرأي الآخر فهو الإبقاء على تلك الرواتب وزيادة الرواتب الضعيفة، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة سقف الإنتاج التشغيلي».

من جانبه، أشار مدير ديوان الرقابة المالية السابق، صلاح نوري إلى أنَّ «سُلَّام الرواتب يختلف تماماً عن قانون الموازنة وأنه من الخطأ إدراجه في الفقرات الخاصة بالموازنة لأنها قانون سنوي».

و بيَّن أنَّ «الهدف الأساسي للقانون تقليص الفوارق بين الموظفين من ناحية المخصصات»، مشيراً إلى أنه «لن يؤثر في الموازنة التشغيلية أو يزيد من العبء المالي عليها، لأنه سيتم تخفيض المخصصات العليا وتوزيعها بين المخصصات الدنيا.»

و أكد نوري أنَّ «فكرة القانون الأساسية زيادة الراتب الاسمي بدلاً من المخصصات، إذ إنه في حال إحالة الموظف إلى التقاعد تتم الاستفادة من الراتب بعد إلغاء المخصصات، وذلك من مبدأ العدالة الاجتماعية».

المصدر: صحيفة الصباح الرسمية